تأثير الفساد المؤسساتي في مناخ الاستثمار في العراق

للمدة (2004 – 2020)

الباحث : أ.م. ناجي ساري فارس أ.د. ندوة هلال جودة

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

قسم الدراسات الاقتصادية.

Nadwah.hilal@uobasrah.edu.iq najialmaliki1966@gmail.com

المستخلص :

يسلط البحث الضوء على سبل الحد من الفساد المؤسساتي وتحسين مناخ الاستثمار في العراق، حيث إن الاقتصاد العراقي يعد أحادي الجانب، إذ يعتمد على الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة. إن هناك تحديات تواجه الاقتصاد العراقي، ولا سيما أن الاحتلال الامريكي للعراق وحالة الفوضى التي حدثت بعد سقوط النظام السابق، أديا إلى انتشار الفساد المؤسساتي في مختلف القطاعات الاقتصادية. وعليه فإن مناخ الاستثمار في العراق ، وعلى الرغم من المزايا والضمانات التي تقدم للمستثمرين الأجانب منهم والمحليين عن طريق قانون الاستثمار (13) لسنة 2006 الذي يشجع على جذب الاستثمارات إلى العراق ، إلا أن ظاهرة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة يمنع من جذب المستثمرين ، كما أن البيروقراطية والرشوة والمحسوبية والمنسوبية تؤدي إلى طول فترة إنجاز المعاملات الاستثمارية ، وكذلك معوقات مكونات المناخ الاستثماري ومنها عدم الاستقرار الأمني والسياسي . ومن خلال ما تقدم فإن الدراسة تستنتج إن المستثمر يواجه تكاليف الفساد والمخاطر لذلك يجب تحسين المناخ الاستثماري من خلال القضاء على الفساد وتحسين الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني ، وهي أمور من شأنها أن تشجع على الاستثمار في العراق .

الكلمات المفتاحية :– الفساد المؤسساتي ، الاقتصاد العراقي ، تحسين مناخ الاستثمار ، جذب المستثمرين ، البيروقراطية ، المعاملات الاستثمارية ، القضاء على الفساد

Ways to reduce institutional corruption and improve the investment climate in Iraq For the period (2004 - 2020)

Assistant Professor: Naji Sari Faris \ University of Basra, Center for Basra and Arabian Gulf Studies, Department of Economic Studies.

Professor Dr: Nadwa Hilal Judeh \ University of Basra, College of Administration and Economics.

Abstract

The research sheds light on ways to reduce institutional corruption and improve the investment climate in Iraq, as the Iraqi economy is one-sided, dependent on oil exports to finance the state's general budget. The challenges facing the Iraqi economy, especially the US occupation of Iraq and looting after the fall of the previous regime, led to the spread of institutional corruption in various economic sectors . Accordingly, the investment climate in Iraq, despite the advantages and guarantees offered to foreign and local investors through Investment Law (13) for the year 2006, which encourages attracting investments to Iraq, the rampant corruption in state institutions prevents them from attracting investors, including bureaucracy , bribery , nepotism and nepotism , which leads to a long period of completion of investment transactions , as well as obstacles to the investment climate components , including security and political instability . Through the foregoing, the study concludes that the investor faces corruption costs and risks. Therefore, improving the investment climate by eliminating corruption and improving political, economic and security stability encourages investment in Iraq.

المقدمة

لقد أخذت ظاهرة الفساد اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين في السنوات السابقة لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية– اجتماعية واقتصادية وسياسية وتشريعية – على المجتمع العراقي، إذ يعد الفساد المؤسساتي من أهم معوقات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية والمحلية ومواجهة هذا الفساد بمختلف اشكاله يعد من أهم الدعائم الأساسية في بناء الاقتصاد العراقي الجاذب للاستثمارات من خلال تطور المكونات الاساسية للمناخ الاستثماري. وعليه فإن المناخ الاستثماري في العراق له أهمية أساسية في جذب مختلف الاستثمارات من أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال الحد من ظاهرة الفساد المؤسساتي، كما أن هذا الفساد بمختلف أشكاله الإدارية والاقتصادية والمالية، له تأثيرات على المناخ الاستثماري في العراق، ويعني ذلك أنه كلما كانت هناك معالجة في خفض الفساد كلما أصبح المناخ الاستثماري مناسبا في جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق. لذلك فإن العراق يعد من الدول التي لم تظفر بصفحة بيضاء ناصعة النزاهة، فبات الفساد فيه وباءً مستشرياً ينخر في جوانب المجتمع كافة، لاسيما مؤسساته الحكومية بسبب الحروب المتعاقبة على العراق. وعليه فإن توفير مقومات المناخ الاستثماري له دور رئيسي في جذب الاستثمارات العامة من خلال الحد من الفساد المؤسساتي، وكذلك الاستقرار السياسي والامني، والتشريعات القانونية، والعدالة الاجتماعية، وتحسين البنية التحتية.

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من الآتي: –

1 – العمل على معالجة الحد من الفساد المؤسساتي.

2 – إن ظاهرة الفساد المؤسساتي، لها أثار سلبية في جذب الاستثمارات، وعليه فإن الحد من الفساد وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، يعملان على تشجيع المستثمرين في جلب رؤوس أموالهم، واستثمارها في العراق.

مشكلة البحث

تشكل مشكلة الفساد المؤسساتي تحدياً خطيراً على الاقتصاد العراقي نتيجة الظروف غير الطبيعية التي يمر بها العراق وخاصة الظروف السياسية، ومنها عدم تطبيق القوانين ، مما يؤدي إلى انتشار الفساد ، وزيادة معدلات البطالة والفقر . وبما أن تحسين مناخ الاستثمار يعد المدخل الأساس لجذب الاستثمارات في ظل الحد من الفساد المؤسساتي ومحاولات تنويع مصادر الدخل . فإن مشكلة الدراسة تتركزعلى كيفية التأثير الاقتصادي للفساد المؤسساتي على توفير الفرص الاستثمارية في العراق.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الحد من الفساد المؤسساتي في العراق وكيفية معالجته من أجل جذب المستثمرين وتأمين رؤوس أموالهم المتجه للاستثمارات في العراق ،إذ ان هناك علاقة ترابط عكسية بين زيادة الفساد وانخفاض المناخ الاستثماري .

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من إن هناك معالجات للحد من الفساد المؤسساتي من أجل زيادة الاستثمارات عن طريق تحسين مناخ الاستثمار في العراق.

هيكلية البحث

يعتمد البحث على الجانب التحليلي والتجريبي في الحد من الفساد المؤسساتي على المناخ الاستثماري ، وما هو تأثير الحد من الفساد المؤسساتي في تحسين المناخ الاستثماري . وعليه فإن البحث ينقسم إلى أربعة مباحث وكما يلي : –

المبحث الأول :– الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري والفساد المؤسساتي

المبحث الثاني :– واقع التدفقات الاستثمارية والفساد المؤسساتي في العراق

المبحث الثالث :– أثر الفساد المؤسساتي في محددات الاستثمار في العراق

المبحث الرابع :– دور هيئة النزاهة في تخفيض الفساد في المؤسسات الحكومية

ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات ، تليها قائمة بأهم المصادر المراجع .

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري والفساد المؤسساتي

يعد الفساد مخالفة لمبدأ التحفظ (الحرص على تطبيق قواعد العمل) بهدف الحصول على مزايا شخصية، وتتدرج كل ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة عندما يتعلق الأمر بالشركات الاستثمارية كالتهرب الضريبي والجمركي والغش الجمركي، وإفشاء أسرار العقود والصفقات، والرشاوى، للاستفادة من إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج حدود القوانين، كما يحدث الفساد من خلال استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة عن طريق سرقة أموال الدولة (**الفتلين ، 2009 ، 7**).

إن الفساد أرتبط بالوظيفة والسلوك الذي يخالف القوانين ، أو النظام الاجتماعي، أو الأعراف ، ويشمل الفساد كل ما يمكن أن يصدر عن الموظف العام مهما كانت درجته من خلال إصدار قرارات شخصية مخالفة للقرارات الحكومية سواء كانت تلك المخالفات كبيرة أم صغيرة ، وهو سلوك وظيفي سيء فاسد، خلاف الإصلاح هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج على النظام العام من أجل مصلحة شخصية خاصة (**بني عامر، 2012 ،9 – 10**) .

ويظهر الفساد المؤسساتي عندما يكون هناك تأثير منهجي قانوني وأخلاقي، إذ أن تقويض فعالية المؤسسات من خلال تحويلها عن هدفها وإضعاف قدرتها عن تحقيق أهدافها المرسومة، مما يؤدي إلى أن تفقد هذه المؤسسات ثقتها من قبل الجمهور ، إذ أن تأثير الفساد على المؤسسات يؤدي إلى إضعاف تنظيمها، وانحرافها عن مسارها من أجل الحصول على المكاسب المعنوية والمادية بطريقة غير منظمة . لذلك فإن هذا النوع من الفساد يظهر في السلطة القضائية حتى بدون الحصول على الاموال من خلال التأثير على انحراف القوانين عن مسارها الصحيح من خلال الافراد ، وكذلك يظهر الفساد في السلطة السياسية والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصحية ، مما يؤدي إلى إضعاف ثقة الجمهور بتوصيات هذه المؤسسات. لذلك يعرف الفساد المؤسساتي بأنه : الفساد في المؤسسات الاقتصادية والمالية ويؤدي إلى الزيادة في تكاليف الإنتاج والخدمات ويقلل من الفوائد(**Lessig ,2013 , p 104**)

وينتشر الفساد المؤسساتي من خلال ضعف القانون بسبب ضعف الجهاز الحكومي ،وهو أمر يسهل مرور الفاسدين من خلاله ، وكذلك عدم وجود الشفافية ، وإهدار الاموال العامة ، والاستغلال السيء للصلاحيات العامة من أجل المصالح الخاصة **(صقر ، 2011 ، 819)** .

لذلك تتعدد مجالات ونشاطات الفساد ؛ فهناك الفساد السياسي والاقتصادي والمالي والإداري ، فإن استغلال المناصب في المؤسسات العامة من أجل المصالح الشخصية يعد فسادا مؤسساتيا **(عبد الرزاق ، 2021، 27)** . كما إن الفساد المؤسساتي يستشري في مفاصل الدولة ، إذ أن كبار المسؤولين يقومون بممارسة الفساد ، بسبب افتقار الحكومات الفاسدة إلى الشرعية السياسية ، نتيجة قلة ايمانهم بالنظام السياسي ، مما يدفع بهم إلى السمسرة في المشاريع الاستثمارية ، وتجارة الاسلحة ، والسرقات المالية ،من أجل تحقيق مصالح خاصة دون النظر إلى المصلحة العامة **(أحمد ، 2018، 9)**.

أما مفهوم مناخ الاستثمار فإنه البيئة المؤسسية والسياسية ، والسلوكية الحالية أو المتوقعة ، التي تؤثر في العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار ، ويركز على قضايا المؤسسات ، واستقرار الحكم ، والبنى التحتية التي تؤثر ليس فقط في مستوى الاستثمارات الرأسمالية بل تؤثر في إنتاجية الاستثمارات الموجودة بالفعل في جميع عوامل الإنتاج ، والرغبة في القيام باستثمارات منتجة على المدى الطويل . كما يعرفه آخرون على أنه البيئة المؤسسية والتنظيمية والسياسية التي تعمل فيها الشركات الرسمية وغير الرسمية من أجل الاستثمار في مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية **(عبد الرضا ، 2012 ، 20)** . وبما أن مفهوم المناخ الاستثماري أصبح يشكل مجموعة من العوامل والظروف المركبة ، ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي تسعى من خلالها الجهات الحكومية إلى الترويج للاستثمارات من أجل توفير الفرص الاستثمارية الملائمة ، فأنه يمكن كذلك تعريف مناخ الاستثمار بأنه : مجمل الظروف والاوضاع التي تؤثر في اتجاه تدفق رأس

المال وتوظيفه، وتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية ، وكفاءة التنظيمات الإدارية ، التي تكون ملائمة في تشجيع وجذب الاستثمارات (**عبد الرؤوف ، 2012 ، 88**) .

المبحث الثاني

واقع التدفقات الاستثمارية والفساد المؤسساتي في العراق

تعدّ قدرة العراق على متابعة المشاريع الاستثمارية في مستويات متدنية ، والسبب في ذلك هو التعقيدات المالية والإدارية في إنجاز المشاريع الاستثمارية ، وغياب نظم دعم الإدارة العامة ، والقدرات المحدودة لموظّفي إدارة المشاريع ، حيث تكون الاستثمارات في المشاريع غير الإنتاجية ذات تكاليف مرتفعة لا تسد حاجة العراق من السلع والخدمات وخاصة في القطاعات الحيوية (**البنك الدولي للانشاء والتعمير**)

وهناك العديد من المشاكل التي تقف عائقا أمام تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية ، ومنها حجم الفساد المؤسساتي الذي يؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية متتالية ، ويؤثر في العمليات الاقتصادية الاساسية في العراق ، ولا يساهم في خلق مناخ استثماري ؛ وقد كانت الإصلاحات لا تنفذ من إدارة مركزية ، ولم تحفز القطاع الخاص ، بل شجعت على هيمنة القطاع العام ، لذلك ظهرت أهمية تدفق الاستثمارات بسبب تدهور القطاع العام الذي يعاني منها الاقتصاد العراقي(**عليوي ، 2018 ، 204–207**) . ومن الجدول رقم (1) يمكن أن نوضح تدفق حجم الاستثمار الاجنبي إلى الدول العالمية والنامية والعربية للمدة (2004 – 2020) والذي يسجل انخفاضا وارتفاعاً في قيمة الاستثمارات .

جدول (1) تدفق حجم الاستثمار الاجنبي إلى دول العالم والدول النامية والعربية

(مليون دولار)

السنة	تدفقات FDI إلى العالم (1)	تدفقات FDI إلى الدول النامية (2)	تدفقات FDI إلى الدول العربية (3)
2004	710755	275032	56672
2005	916277	334285	75768
2006	1461074	433764	112340
2007	1978838	529344	50581
2008	1697343	630013	168115
2009	1114189	478349	106280
2010	1309370	622500	58681
2011	1612900	666500	57043
2012	1491300	667600	45754
2013	1453500	655700	53189
2014	1402100	678100	60413
2015	2032300	730400	43313
2016	2065200	653900	90179
2017	1647300	702500	70375
2018	1436700	692500	82302
2019	1530200	723400	75009
2020	998900	662600	33946

(1)السنوات (2004 – 2011) :- تقرير الاستثمار العالمي سنوات متعددة ،وصفحات مختلفة

يتضح من الجدول أعلاه ، إن حجم تدفق الاستثمارات الى العالم بلغت (710755) مليون دينار عام 2004 مقابل (998900) مليون دولار عام 2020 ، وقد كان معدل زيادة حجم التدفقات الاستثمارية بين الفترتين قد بلغت (2,14%) .

أما قيمة التدفق الاستثماري للدول النامية فقد بلغت (275032) مليون دولار عام 2004مقابل(662600) مليون دولار عام 2020 وبنسبة زيادة بين الفترتين بلغت (5,1%) . وقد كانت قيمة تدفق الاستثمارات إلى الدول العربية قد بلغت (56672) مليون دولار عام 2004 مقابل انخفاض يبلغ (33946) مليون دولار ، وكانت نسبة الانخفاض بين الفترتين قد بلغت (59,9%) ، حيث إن سبب الانخفاض في تدفق الاستثمارات إلى الدول العربية كان نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة في الدول العربية ، وكذلك انخفاض النشاط الاقتصادي العربي ، مما أدى إلى عزوف بعض الشركات العالمية للاستثمار في أغلب الدول العربية . ومن الجدول رقم (2) يمكن أن نوضح تدفق حجم الاستثمار الاجنبي إلى العراق للمدة (2004 – 2020) الذي سجل تذبذبا في قيمة الاستثمارات .

جدول (2) تدفق حجم الاستثمار الاجنبي إلى العراق للمدة (2004 – 2020) (مليون دولار)

السنة	تدفقات FDI إلى العراق(1)	نسبة تدفقات FDI إلى العراق من دول العالم%(2)	نسبة تدفقات FDI إلى العراق من الدول النامية%(3)	نسبة تدفقات FDI إلى العراق من الدول العربية%(4)
2004	90	0,01	0,03	0,15
2005	300	0,03	0,08	0,39
2006	383	0,02	0,09	0,34
2007	972	0,05	0,18	1,9
2008	1856	0,11	0,29	1,1
2009	1598	0,14	0,33	1,5
2010	1396	0,11	0,23	2,3

2011	1617	0,11	0,24	2,8
2012	2376	0,15	0,35	5,1
2013	2852	0,19	0,43	5,3
2014	4782	0,34	0,70	7,9
2015	3469	0,17	0,47	8,0
2016	2408	0,11	0,36	2,6
2017	3040	0,18	0,43	4,3
2018	2851	0,19	0,41	3,5
2019	1940	0,12	0,26	2,5
2020	1490	0,14	0,22	4,3

(1)السنوات (2004 – 2011) التدفقات FDI إلى العراق المصدر تقرير الاستثمار العالمي للسنوات متعددة ،وصفحات مختلفة (2) – السنوات (2012 ، 2020) تدفقات FDI المصدر :– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار ، الكويت ، سنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

(3) – السنوات (2017 – 2019) تدفقات الاستثمار إلى العالم والدول النامية والعراق ، المصدر :– تقرير الاستثمار العالمي ، 2020 ، ص 8 .

ملاحظة :– العمود (2–3–4) من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1) و (2).

نلاحظ مـــــن خلال الجدول أعلاه ، إن قيمـــة تدفق الاستثمار إلى العراق قد بلغ (90) مليون دولار ، ونسبة تدفق الاستثمار من الدول العالم والدول النامية والعربية إلى العراق قد بلغت (0,01 ،0,03 ، 0,15%) عام 2004، حيث تعد هذه النسب منخفضة نتيجة الاحتلال الأمريكي إلى العراق ، الذي أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي . أما أعلى قيمة تدفق للاستثمارات الاجنبية إلى العراق فقد بلغت (4782) مليون دولار في عام 2014

بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ومن خلالها أتجه العراق إلى زيادة العقود الاستثمارية في الحقول النفطية من أجل زيادة الانتاج النفطي . أما تدفق الاستثمار إلى العراق عام 2015 فقد انخفض نتيجة لاحتلال داعش بعض المناطق العراقية ، حيث بلغ (3469) مليون دولار . وبدأت تدفقات الاستثمارات بالانخفاض إلى أن وصلت إلى (1490) مليون دولار عام 2020 نتيجة الركود الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض النشاطات الاقتصادية في العالم ومنها العراق . أما أعلى نسبة تدفق للاستثمارات الاجنبية إلى العراق من دول العالم فقد ارتفعت إلى (0,34%) عام 2014 ، مقابل أقل نسبة تدفق ل(FDI) بلغت (0,01%) عام 2004 للأسباب السابقة الذكر، وقد كانت نسبة تدفق (FDI) إلى العراق الى نسبة الدول النامية بلغت (0,03%) عام 2004 مقابل أعلى نسبة تدفق ل(FDI) إلى العراق من نسبة تدفق (FDI) إلى الدول النامية وصلت إلى (**0,70**%) عام 2014، وقـد أدى ذلك إلـى ارتفاع نسبة تدفق (FDI) إلى العراق من نسبة الدول العربية حتى وصلت إلى (**8,0**%) عام 2015مقابل أقل نسبة تدفق للاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى العراق والتي بلغت (0,15%) عام 2004. وعليه فإن أغلب الاستثمارات تركزت في القطاع النفطي ، واهملت القطاعات الأخرى ، ماعدا بعض المشاريع الاستثمارية في قطاع الكهرباء والخدمات . حيث إن انخفاض تدفق الاستثمارات إلى العراق جاء نتيجة تأثير الفساد المؤسساتي في القطاعات الاقتصادية الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف المشاريع الاستثمارية ، وكذلك زيادة المخاطر بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

أما الجدول (3) التالي ، فيوضح المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة وتكلفتها وعدد الوظائف والشركات الاستثمارية في العراق . حيث إن أقل عدد

للمشاريع الاستثمارية الأجنبية كان في عام 2020 ،وقد بلغت عددها (1) مشروع استثماري بسبب انخفاض النشاطات الاقتصادية ، مقابل أعلى عدد مشاريع استثمارية بلغت (48) مشروعاً استثمارياً عام 2010واغلب هذه المشروعات في قطاع النفط ، إذ أن زيادة المشاريع الاستثمارية جاءت عن طريق إبرام العقود في جولات التراخيص النفطية مع الشركات الاستثمارية العالمية المتخصصة في المجال النفطي . أما أقل قيمة تكلفة في تدفق المشروعات الاستثمارات فكانت عام 2004 للأسباب السابقة الذكر والتي بلغت (16,740) مليون دولار ، وقد ارتفعت تكلفة عدد المشروعات وكانت في عام 2017 قد بلغت تكلفتها (283,800) مليون دولار من أجل زيادة الصادرات . ومن خلال ذلك فقد انخفض عدد الوظائف نتيجة قلة عدد الشركات الاستثمارية ، فقد بلغ (172) وظيفة في عام 2004 وتعد اقل عدد للوظائف في المشاريع الاستثمارية في العراق مقابل اقل عدد للشركات الاستثمارية وبلغت (1) شركة استثمارية عام 2020 نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى عزوف اغلب الشركات الاستثمارية . أما أعلى عدد وظائف في المشروعات الاستثمارية في العراق كان في عام 2009 وبلغ (10678) وظيفة رغم الأزمة المالية ، ولكن أغلب الاستثمارات كانت في قطاع النفط ، من أجل زيادة الإنتاج النفطي ، وهذا أدى بالعراق من زيادة التعاقد مع العديد من الشركات الاستثمارية العالمية المتخصصة في استخراج النفط . أمــا ما يتعلق بعدد الشركات الاستثمارية فقد كان أعلى عدد لهذه الشركات عام 2013 بسبب اتجاه اغلبها إلى الاستثمار في العراق وخاصة في المناطق الأمنة ومنها المناطق الجنوبية ، مما زاد من عدد هذه الشركات حتى وصلت إلى (45) شركة استثمارية .

جدول (3)

المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة وتكلفتها وعدد الوظائف والشركات الاستثمارية في العراق للمدة (2004 – 2020)

السنة	عدد المشاريع الاستثمارية (1)	تكلفة المشاريع (مليون دولار) (2)	عدد الوظائف في المشاريع الاستثمارية(3)	عدد الشركات الاستثمارية (4)
2004	5	16,740	172	5
2005	9	17,898	1364	8
2006	5	47,294	1654	5
2007	3	47,380	593	3
2008	19	128,128	6379	17
2009	24	78,438	10678	22
2010	48	42,079	5970	38
2011	35	87,312	6025	30
2012	34	97,780	1695	27
2013	53	102,272	9561	45
2014	26	227,370	1676	24

2015	15	184,640	938	13
2016	10	81,610	1305	6
2017	11	283,800	870	10
2018	11	258,100	1673	8
2019	3	211,700	261	3
2020	1	28,960	97	1

المصدر :- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، سنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

وعليه فإن هناك جملة من المعوقات الأساسية التي لها تأثير في تدفق الاستثمار ومنها ضعف الرقابة للحد من الرشوة والمحسوبية والمنسوبية ، واستغلال السلطة من أجل منافع شخصية أدت إلى ضياع كثير من الموارد المالية . وهناك عوامل اقتصادية مثل ارتفاع معدلات التضخم وتدني البنى الأساسية وعدم استقرار أسعار الصرف في العراق ، وكذلك الظروف الأمنية غير المستقرة ساعدت على انتشار حجم الفساد الذي أثر في أرتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية ،مما أدى إلى انخفاض عدد الشركات والمشاريع الاستثمارية ، وأثر ذلك في انخفاض عدد الوظائف في المشاريع الاستثمارية .ومن خلال ما تقدم فإن واقع الفساد المؤسساتي يؤثر في انخفاض تدفق الاستثمارات إلى العراق **(الشمري ، 2017 ، 666- 670)** .

المبحث الثالث

أثر الفساد المؤسساتي في محددات الاستثمار في العراق

تعد المحددات الاستثمارية في العراق من العوامل التي تحقق الحوافز الاستثمارية ، إذ أن توفر الأموال الازمة لتحقيق الاستثمار ليست كافية ، بل ينبغي توفر العديد من العوامل التي تساعد على تحقيق الاستثمار. ومن هذه المحددات القانونية والتشريعات التي تضمن الحوافز والضمانات الاستثمارية ، والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني والمالي ، والسياسات الاقتصادية التي تحقق الاهداف الاقتصادية ومنها السياسة النقدية والمالية والتجارية . حيث إن أغلب القرارات الاستثمارية والاقتصادية التي تؤخذ في العراق هي السياسات الاقتصادية الخاطئة لأنها اتخذت تحت سيطرة الاحتلال الامريكي ، حيث إن كثيرا من القرارات تصب بالنتيجة لصالح الشركات الاستثمارية الأجنبية . وكذلك هناك تأثير للفساد المؤسساتي على المحددات التي تمنع من جذب الاستثمارات. وعليه فإننا سوف نوضح بعض محددات مناخ الاستثماري في العراق ومنها المحددات المالية التي تشمل زيادة المديونية ، وتعرض المستثمرين للخطف من أجل الحصول على الأموال ، وكذلك ضعف التمويل الحكومي لتوسيع وتنمية القطاعات الاقتصادية . أما المحددات القانونية ، فإن هناك موانع قانونية تمنع من تعاقد بعض المستثمرين مع المؤسسات الحكومية ، بسبب الفساد الذي يؤثر في عدم وضوح القوانين التي تجعل من المتنفذين في بعض المؤسسات الحكومية من اتخاذ قرارات فردية للحصول على المصالح الخاصة . إذ أن بعض هذه المحددات ،ومن خلال تأثير الفساد ، تؤدي إلى زيادة المخاطر وتكاليف المشاريع الاستثمارية ، وتمنع المنافسة بين المستثمرين . وسوف نتطرق إلى تأثير الفساد على بعض المحددات .

أولاً : – تأثير الفساد المؤسساتي على تكاليف المعاملات

يمثل الفساد المؤسساتي أحد المعوقات التي تؤدي إلى زيادة تكلفة المعاملات الاستثمارية ، من خلال ظواهر التخلف الإداري والقانوني في بعض المؤسسات الحكومية ، عن طريق تأخير إنجاز المعاملات الاستثمارية ، مما يزيد من تكاليف المعاملات الاستثمارية ، وسوف يؤثر ذلك على عمليات تنفيذ بعض المشاريع

الاستثمارية إن ما يميز الاستثمار في العراق – مقارنة بالدول المجاورة – هو ارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية ، سواء كانت التكاليف المشاريع الإنتاجية أم المشاريع الخدمية ، وإن من أهم عوامل عدم توجه المستثمرين – الأجانب خاصة – هو ارتفاع تكاليف المعاملات الاستثمارية ،والسبب يعود إلى ما يلي **(وزارة المالية ، 2019 ، 3)** : –

1 – تأخر توفر الأراضي المخصصة للاستثمارات نتيجة الروتين وتعدد الإجراءات في الحصول على الأراضي للمشاريع الاستثمارية .

2 – بعد المسافة في الحصول على المواد الأولية والخامات وكذلك من الأسواق المحلية والخارجية ، الأمر الذي يساهم في رفع كلف النقل .

3 – الفرق بين سعر صرف العملة المحلية مقابل النقد الأجنبي ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الأجنبية من المواد الأولية والخامات والسلع الوسطية وارتفاع معدلات أجور ورسم الخدمات المقدمة .

4 – وجود قيود على رأس المال المستثمر الأجنبي ، وتأثير الفساد في صعوبة الإجراءات والروتين في تحويل الأموال من وإلى العراق .

وعليه فإن الفساد الذي يستشري في المؤسسات الحكومية ، وخاصة المؤسسات التي يمكن أن يتعامل معها المستثمرين من أجل الحصول على الموافقات في إنجاز المعاملات الاستثمارية التي يتم التعاقد عليها مع الحكومة العراقية ، والتي في الغالب تعمل بعض المؤسسات على تأخير المعاملات الاستثمارية نتيجة البيروقراطية والروتين مما يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف المشروعات الاستثمارية .على الرغم من أن المناخ الاقتصادي في العراق يتميز بتوفر الموارد الطبيعية وحجم السوق الكبير وتكاليف العمل المنخفضة ، إضافة الى الحوافز والضمانات التي يقدمها العراق إلى المستثمرين . وهذا ما يزيد من قدرته على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلّا أن ارتفاع مستويات الفساد المؤسساتي يؤثر في زيادة تكاليف المعاملات الاستثمارية ، مما يقلل من الأرباح التي قد يحصل عليها المستثمرون من خلال

الاستثمار فـــي بعض المشاريع الإنتاجية منها والخدمية ، على الرغم من الحوافز التي تقـدم إلـــى المستثمرين ، وعليه فإن الفساد يؤدي إلى تأخير الحصول على الموافقات الاستثمارية ، وزيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية (**الساعدي ، 2015 ، 88 ، 89**) . ومن خلال ما تقدم فإن الشكل رقم (1) يوضح إجراءات المعاملات الاستثمارية من أجل تأسيس شركة وطنية استثمارية ، أو فتح فرع أو مكتب تمثيل لشركة أجنبية ، أو الحصول على فرص الاستثمار. إن هناك إجراءات يقوم بها المستثمرين من أجل الحصول على فرص استثمارية أو تأسيس شركة استثمارية، وهذه الإجراءات تدخل في دوامة الروتين والتأخير من بعض الموظفين للحصول على بعض الرشاوي عن طريق تقديم الهدايا ، أو المكافآت من قبل المستثمرين ، وهذا الأمر يزيد من تكاليف المعاملات الاستثمارية . حيث إن الإجراءات تبدأ من تقديم الطلب إلى وزارة التجارة عن طريق دائرة التسجيل الاستثمارية ، وتوجد هناك ثلاثة فروع يمكن أن تقدم المعاملة الاستثمارية من قبل المستثمرين ، إذ إن نوع المعاملة الاستثمارية يمكن أن يكون تأسيس شركة استثمارية محلية ، أو مكتب تمثيل إلى إحدى الشركات الاستثمارية محلية كانت أم أجنبية . إن تأسيس الشركات الوطنية الاستثمارية ومن خلال تقديم الطلب يمكن أن تستمر الفترة إلى (10) أيام بعد إكمال المعاملة الاستثمارية من أجل إصدار شهادة تأسيس، أما الفرع الثاني الذي يخص تأسيس مكتب التمثيل للشركات الاستثمارية الأجنبية ومن خلال تقديم الطلب ، فإن الإجراءات التي يتخذها المستثمر الأجنبي تكون في قسم الشركات الأجنبية وبعد (60) يوما تمكن الوزير على الموافقة في طلب التمثيل ، وبعد نشر موافقة الوزير في الصحف المحلية ، تصدر موافقة إجازة المكتب بعد (15) يوما . أما الفرع الثالث الذي يختص بفرع الشركات الأجنبية تأخذ كذلك الإجراءات نفسها التي تخص الفرع الثاني . وعليه فإن هذه الإجراءات وإن كانت غير معقدة وفي مدة محددة إلا أن انتشار الفساد المؤسساتي يحول دون ذلك ، من خلال تأخير فترات تقديم الطلب

والإجراءات والروتين والبيروقراطية التي تزيد من تكلفة المعاملات الاستثمارية وبدورها تزيد من تكاليف المشاريع الاستثمارية نتيجة الفساد .

الشكل (1) إجراءات المعاملات الاستثمارية في الحصول على فرص استثمارية أو تأسيس شركة استثمارية في العراق

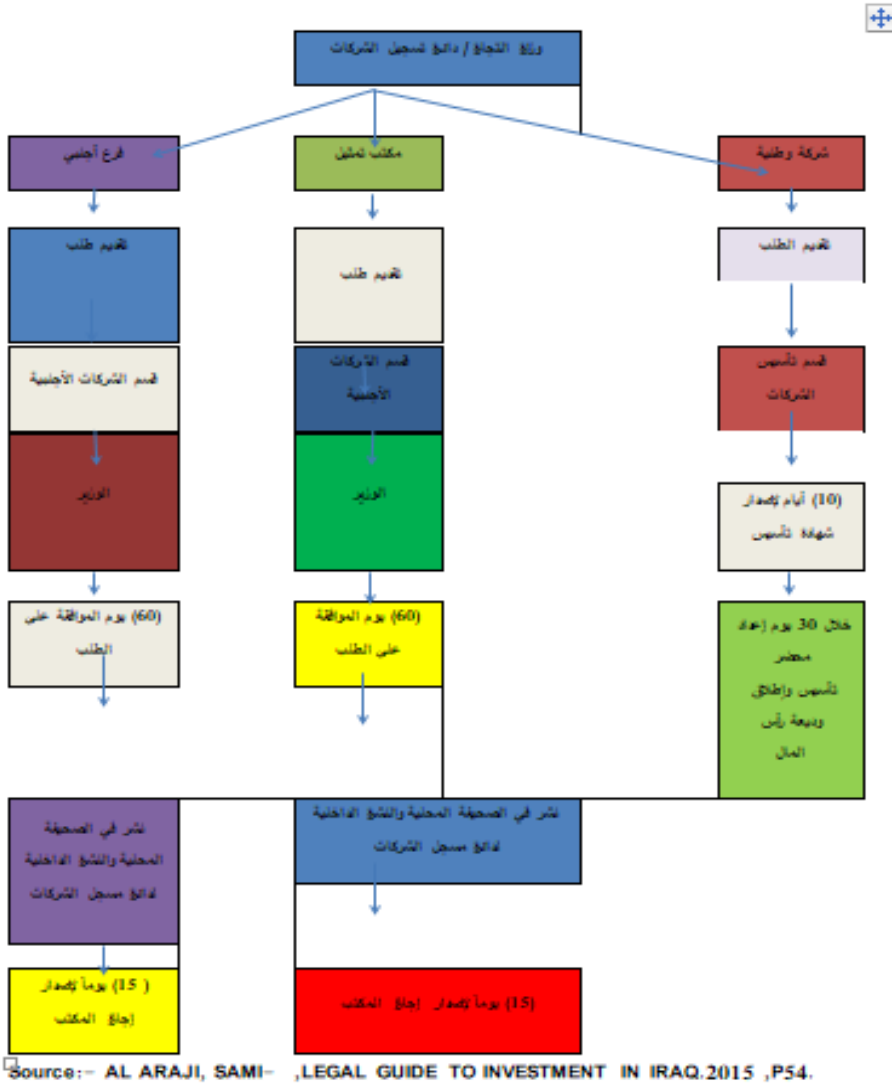

Source:- AL ARAJI, SAMI- ,LEGAL GUIDE TO INVESTMENT IN IRAQ.2015 ,P54.

أما ما يخص المستثمر الذي يقوم بإنجاز المعاملات الاستثمارية ، وقد يتحمل تكاليف إضافية من أجل الحصول على الإجازة الاستثمارية فإن الشكل (2) يوضح المراحل التي يقوم بها المستثمر .

الشكل (2)

مراحل إنجاز المعاملات الاستثمارية من قبل المستثمر الآجنبي أو المحلي في العراق

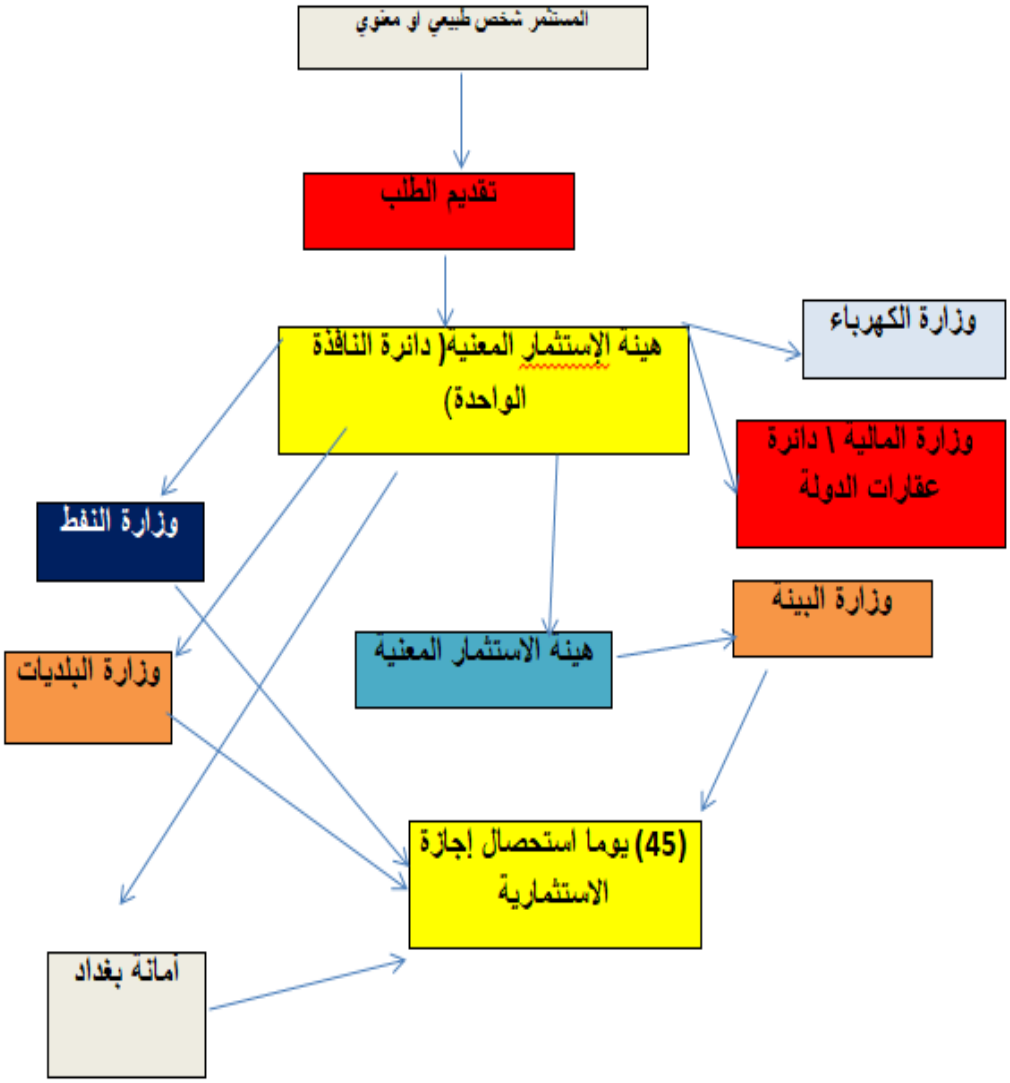

Source:- AL ARAJI, SAMI- ,LEGAL GUIDE TO INVESTMENT IN IRAQ.2015 ,P57.

يتضح من الشكل (2) اعلاه، أن هناك مراحل لإنجاز المعاملات الاستثمارية من قبل المستثمر الأجنبي أو المحلي في العراق ، وقد يكون المستثمر هو صاحب الشركة أو شخص آخر يكلف من قبل الشركة الاستثمارية في تقديم الطلب إلى هيئة الاستثمار الوطنية ، وهذه الهيئة لها اتصال مع جميع الوزارات العراقية ولها هيئات استثمارية تتصل بوزارة المالية ، دائرة عقارات الدولة ، وقد يكون تقديم الطلب – استحصال إجازة الاستثمار – يخص الاستثمارات في وزارة الكهرباء أو البيئة أو البلديات أو النفط ، أو يخص تقديم طلب الاستثمار في أمانة بغداد ، وإن استحصال إجازة الاستثمار تصل مدتها إلى (45) يوماً . لذلك فإن هناك تأثير كبير للفساد المؤسساتي على الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الاستثمارات المحلية عن طريق الروتين الذي يتبعه المستثمر في إنجاز المعاملات الاستثمارية ومن خلال الاشكال أعلاه حيث البيروقراطية تعمل على تأخير إنجاز المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة كلفة المشروعات الاستثمارية ، مما يؤثر سلباً على ربحية المستثمرين الأجانب منهم والمحليين ، وعليه فإن الادارة السليمة وانخفاض مستوى الفساد المؤسساتي يعد الركيزة الأساس في سرعة إنجاز المعاملات الاستثمارية من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى العراق من خلال المناخ الاستثماري الملائم في الذي يشجع على جذب المستثمرين للاستثمار في القطاعات الاقتصادية (**Arlette 2015 , 7-8**) .

وهناك تعقيد للإجراءات الحكومية التي تتعلق بالتراخيص الاستثمارية والتأخير المستمر والمتعمد في عدم تسهيل تنفيذ المشروع الاستثماري في أغلب الوزارات والهيئات الخاصة بالاستثمار وهذا ما يؤثر في ضياع وقت المستثمر من الروتين (البيروقراطية)في إنجاز المعاملات ، وكذلك تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان أي بعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر يضع المستثمر في قلق وزعزعة ثقته في

الرغبة في الاستثمار . لذلك فإن توفر البيانات المعلومات الشاملة والدقيقة ذات الصلة بالعملية الاستثمارية التي تحقق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين المؤسسية والقانونية ، إي التطبيق الصحيح للقوانين بما يحقق تعجيل المعاملات الاستثمارية للمستثمرين الاجانب والمحليين ، من خلال فاعلية المؤسسات في تشجيع وجذب الاستثمارات . إذ إن المستثمرين عندما يقررون الدخول إلى الأسواق ينبغي عليهم أن يقدروا تكلفة الخروج من هذه الاسواق ، وهذا يتطلب وجود قوانين عن وجود الأسواق المالية المتنوعة والواسعة من أجل التخلص من الخسائر والإفلاس التي قد يقع فيها المستثمرين في بداية إنجاز المشروعات الاستثمارية في العراق **(الرفيعي ،2019 ، 557 – 561)** .

ثانياً :- أثر الفساد المؤسساتي على مخاطر المستثمرين

توجد العديد من المخاطر التي تؤثر في المستثمرين للاستثمار في العراق ، ومنها عدم الاستقرار السياسي والأمني ، والتشريعي ، والاقتصادي ، مما يزيد من انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية ، وهذا ما يؤثر في المستثمرين ، وقد يحدث زيادة في معدلات التضخم ، مما يزيد من أسعار السلع والخدمات التي تستخدم في المشاريع الاستثمارية . أو تكون هناك مخاطر مالية من خلال انخفاض الإيرادات النفطية في العراق التي تغطي الموازنة العامة ، مما يؤثر في انخفاض النفقات الاستثمارية. هناك مخاطر خارجية وداخلية غير مستقرة وخاصة في العراق لا يمكن للمستثمرين التنبؤ بها والسيطرة عليها . ومن خلال المخاطر قد يتعرض المستثمر ومنها الفساد الذي قد يتعرض له المشروع الاستثماري عن طريق التهديد أو الخطف إلى بعض العاملين في المشروع الاستثماري من أجل الحصول على الأموال ، أو تعطيل المشروع أو تدمير بعض أجزاء من المشروع من أجل مصالح خاصة ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض العائد الفعلي الذي قد يتحقق، عن العائد المتوقع ، وهذا ما يؤثر في عدم نجاح المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار، إن المخاطر

والتي تعبر عن مقدار التغير الحاصل في العوائد المتوقعة في المستقبل بسبب ظروف المشروع الداخلية أو الخارجية ، حيث إن درجة المخاطرة التي تؤثر على المستثمرين في العراق مرتفعة. ومن خلال ذلك فإن الفساد المؤسساتي له مخاطر وآثار سلبية على حجم وكفاءة الاستثمارات وكذلك تأثير المخاطر السلبي في العوائد المتحققة. وهناك مخاطر عديدة في العراق تؤثر في المشاريع الاستثمارية ،منها الابتزاز وإساءة استخدام الوظيفة العامة عن طريق اختلاس الممتلكات العامة والخاصة وهذا له آثار ومخاطر على المستثمرين (**Cosmina,2017, 1-3**) . وعليه فإن الفساد المؤسسي يزيد من المخاطر على المستثمرين من خلال دفع الرشاوي من أجل الحصول على المناقصات والعقود ، وقد تكون المشاريع الاستثماري غير منتجة ، حيث تكون هذه مشاريع استهلاكية وليست إنتاجية وتصبح عبء على الدولة ، من خلال زيادة النفقات التشغيلية التي تدفع إلى العاملين في هذه المشاريع ،مما يزيد من تكاليف المشاريع التي قد يكون المستثمر الخاسر الاول بسبب عدم الرؤية المستقبلية للمشروع (**علي ، 2017 ، 398 – 401**) . ومن خلال الجدول (4) الآتي يوضح ، تأثير الفساد المؤسساتي من خلال درجة المخاطر في العراق على تكلفة المشروع الاستثماري للمدة (2004 – 2020)

حيث إن الإنفاق الإجمالي العام في العراق بلغ (20,145,100) مليون دينار عام 2004 مقابل (4,254,733)مليون دينار التخصيصات الاستثمارية ، وقد كانت نسبة (21,1%) النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات العامة ، وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة مع النفقات التشغيلية . حيث إن الفساد المؤسساتي المستشري في مفاصل الدولة العراقية يحول دون تنفيذ المشاريع الاستثمارية ، وقد تكون بعض هذه المشاريع وهمية أو غير منجزة ، أما ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد فقد كـــان (129) من (146) دولـة في نفس العام ، وهـذا يـــدل على إن مخاطر الفساد مرتفعة مـــن خلال الدرجة التي حصل عليها العراق فـــي مؤشر الفساد

والتي بلغت (1,1) درجة .أمـــا في عام 2012 أرتفع إجمالي الإنفاق العـــام إلـــى (117,122,930) مليون دينار منها (12,631,945) مليون دينار مقابل نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق تبلغ (10,0) ، إذ إن انخفاض هذه النسبة جاءت نتيجة عدم قدرة العراق على زيادة نفقات الاستثمارية رغم زيادة الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب تأثير الفساد على القرارات الحكومية التي تمنع من زيادة نفقات الاستثمار حتى يبقى العراق يعتمد على الاستيراد لمختلف السلع والخدمات من الخارج من قبل بعض المتنفذين من أجل المصلحة الخاصة على حساب المصالح العامة ، وقد كان ترتيب العراق (169) من (198) دولة في مؤشر الفساد ، واستمرت درجة المخاطر بالارتفاع وبلغت (1,1) درجة . أما عام 2013 إلى عام 2019ارتفعت درجة المخاطر إلى (1,2) نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، وهذا ما يؤكد على إن هناك مخاطر تؤثر على قرارات المستثمرين

أما في عام 2020 فقد انخفضت درجة المخاطر وبلغت (1,1) درجة ، ولكن هناك زيادة في إجمالي النفقات التي وصلت إلى (157,86,490) مليون دينار منها (21,478,645) مليون دينار ، وقد انخفضت نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام إلى (13,6%) وهذا يدل على إن العراق من الدول مرتفعة المخاطر ومنها مخاطر الفساد المؤسساتي وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي ، والتشريعي . وكذلك يضع المستثمرون في نصب اعينهم المخاطر التي قـــد يتعرض لها عند التوجه للاستثمار في العراق(**الشمري ، 2018 ، 667**) وعليه فإن المخاطر لاتزال تؤثر في عزوف اغلب المستثمرين من الاستثمار في العراق .

جدول (4) اجمالي الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق الفعلي ودرجة مدركات الفساد المؤسساتي ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2004 – 2020)

السنة	إجمالي الإنفاق العام (مليون دينار) (1)	النفقات الاستثمارية العامة(مليون دينار) (2)	ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد (3)	عدد الدول المشتركة في مؤشر مدركات الفساد (4)	درجة مخاطر العراق في مؤشر الفساد (5)	نسبة النفقات الاستثمارية من نسبة إجمالي الإنفاق العام % (6)
2004	20 ، 145 ،100	4,254,733	129	146	1,1	21,1
2005	28 ، 755 ،700	5,423,127	137	159	1,2	18,9
2006	29 ، 617 ،800	6,027,681	160	163	1,0	20,4
2007	42 ،640 ،503	7,723,043	178	180	1,0	18,1
2008	50 ، 775 ، 081	10,132,320	178	180	1,0	19,9
2009	69 ، 165 ، 523	10,740,260	176	180	1,0	15,5
2010	84 ، 657 ، 467	8,465,750	175	178	1,0	10,0
2011	96 ، 662 ، 766	9,666,276	175	183	1,0	9,9
2012	117 ، 122 ، 930	12,631,945	169	198	1,1	10,8
2013	119 ، 702 ، 296	20,821,545	171	198	1,2	17,4
2014	139 ، 640 ، 628	16,341,651	170	198	1,2	11,7

15,5	1,2	198	161	18,564,700	119 ، 462 ، 429	2015
15,0	1,2	198	166	15,894,010	105 ، 895 ، 722	2016
16,3	1,2	198	169	16,464,500	100 ، 671 ، 160	2017
13,3	1,2	198	168	13,820,300	104 ، 158 ، 183	2018
20,2	1,2	198	162	26,932,838	133 ، 107 ، 616	2019
13,6	1,1	180	160	21,478,645	157 ، 869 ، 490	2020

Source:- -: السنوات (2004 – 2019)

1- Sadda Hussen, Variables of reconstruction and Security in 2- (2020) السنةbost,Iraq,August 2020 ,P18.

https://www.transparency.org .TRANSPARENY INTERNATIONAL CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2020 .

(3) - السنوات (2004 –2011) المصدر :- وزارة المالية ،الميزانية المعدلة والتخصيصات المالية (2007 – 2011). (4) –السنوات (2012 – 2013) : - الوقائع العراقية لسنوات 2012 – 2013 ، العدد 4233 – 4272 ، 34 – 37 . (5) – السنوات (2004 – 2018) الانفاق الاستثماري وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

(6) – السنوات (2014 – 2019) –:- الوقائع العراقية ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة

(7) –السنة (2020):- مجلس النواب قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2019 – 2020) .

المبحث الرابع

دور هيئة النزاهة في تخفيض الفساد في المؤسسات الحكومية

إن العراق قبل عام 2003 قد ورث مؤسستين رقابيتين ، هما القضاء العراقي ، وديوان الرقابة المالية ، إضافة إلى العديد من التشريعات التي تجرم أفعال الفساد سواء فيما يتصل بسوء التصرف بالسلطة العامة أو بالمال العام من خلال القوانين العقابية . وبعد تحول الدولة العراقية من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي جعل من النظام الرقابي على قضايا الفساد يتسع عن طريق العديد من الإجراءات منها ما يلي (**عاتي ،2013 ، 74 – 75**) :

1– مكاتب المفتشين العموميين .

2 – هيئة النزاهة .

3 – منظمات المجتمع المدني (منظمة غير حكومية) .

4 – الإعلام (منظمة غير حكومية).

5 – لجنة النزاهة في المحافظات .

6 – لجنة النزاهة في مجلس النواب .

وقد استحدثت هيئة النزاهة في العراق عام 2004من أجل تخفيض الفساد المؤسساتي الذي يستشري في مختلف المؤسسات الحكومية بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (55) لسنة 2004 ضمن النظام القانوني العراقي والقانون الملحق به الذي يعد جهازاً مستقلاً مسؤولاً عن معايير الخدمة العامة ، كذلك تطبيق وتنفيذ قوانين مكافحة الفساد. حيث إن هذه المؤسسة لم تقتصر أهميتها القانونية على مستوى نصوص التشريعات العادية ، وإنما على القواعد القانونية المتمثِّلة بالدستور العراقي لسنة 2005 الذي نص في المادة (102) على أن هيئة النزاهة تعد الهيئة المستقلةً التي تخضع لرقابة مجلس النواب العراقي ، وتنظم أعمالها

بقانون. ومن خلال ذلك صدر قانون هيئة النزاهة الاتحادية النافذ رقم (30) لسنة 2011 المعدل وبموجب هذا القانون حددت أحكام الكسب غير المشروع واجراءاتها التحقيقية وتشكيلاتها واهدافها ، وبعض الأحكام العامة الأخرى هذا من جانب ، أما من جانب آخر فإن غالبية قضايا الفساد التي يقوم بها المحققون في الهيئة لا تخضع إلى قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل فقط ، حيث إن جريمة (الرشوة) قد تخضع وفق القرار المرقم (160) لسنة 1983. أما الجرائم المرتبطة بالكسب غير المشروع ، مثال ذلك تقديم معلومات كاذبة لها علاقة بتحقيق الكسب غير المشروع أو تجريم تضارب المصالح أو تعمد إخفاء معلومات مطلوبة أو الامتناع عن تقديم استمارة الذمة المالية دون عذر غير مشروع ، إضافة إلى ذلك هناك نصوص تجريم استحدثت في التعديل الأخير في قانون هيئة النزاهة الاتحادية النافذ حيث تعمل الهيئة على المساهمة في اعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات والمساهمة في منع الفساد ومكافحته في المؤسسات الحكومية في العراق ، وفقاً لأحكام المادة (3) من خلال ما يلي : (**هيئة النزاهة ، 2021 ، 3**) :

1- القيام بأي عمل يساهم في مكافحة الفساد أو الوقاية منه، بشرطين :-

أ – أن يكون فاعلاً ومناسباً لتحقيق أهداف هيئة النزاهة .

ب – أن يكون ذلك العمل ضروريا في مكافحة الفساد أو الوقاية منه .

2 – إعداد السياسة العامة لمكافحة الفساد وتنفيذها ، ومساهمة هذه السياسات في منع الفساد أو مكافحته ورفعها إلى السلطة التشريعية المختصة ، عن طريق رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء ، أو عن طريق اللجنة البرلمانية الخاصة بموضوع التشريع المقترح .

4 – التحقيق في قضايا الفساد طبقاً لأحكام القانون ، بواسطة محققين ، تحت إشراف قاضي التحقيق المختص وفق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية .

5 –تنمية ثقافية في القطاعين الخاص والعام، واحترام أخلاقيات الخدمة العامة واعتماد الشفافية والخضوع للمسائلة والاستجواب ، عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف في المؤسسات الحكومية.

6 – متابعة قضايا الفساد التي لا يقوم المحققون في الهيئة بالتحقيق فيها ، عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها.

7 – تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عبر إلزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية، ومالهم من أنشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تؤدي إلى تضارب المصالح بإصدار تعليمات تنظيمية لها قوة القانون بما لا يتعارض معه ، وغير ذلك من البرامج .

8 – إصدار تنظيمات سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الأخلاقي ، لضمان الأداء الصحيح لواجبات الوظيفة العامة في المؤسسات الحكومية .

يعد دور النزاهة ركيزة أساسية من ركائز الحد من الفساد المؤسساتي ، والتي تساهم في خلق قيمة مضافة لمصلحة المستثمرين من خلال الالتزام بالقوانين . ويمكن أن ينظر إلى قطاع الإستثمار في المؤسسات الحكومية – خاصة – على أنه سبب الفساد ، وعلى الرغم من أن ذلك قد يكون أمراً حقيقياً ، إلا أنه قلما ينظر إلى الاستثمارات في بعض المؤسسات الحكومية خسارة نتيجة الفساد . ولمكافحة ممارسات الفساد في مؤسسات القطاع العام والخاص ، ومن الضروري مراعاة آفة المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يتفق مع معيار الأدوات القانونية التي تعمل على خفض بعض من الفساد في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، ويتم ذلك

عن طريق الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية . إذ إن بعض هذه المعلومات تؤدي إلى مناخ استثماري يسمح للشركات الاستثمارية أن تتصرف طبقاً لمبادئ الشفافية والتنافسية والالتزام بالقوانين الوطنية **(مؤسسة التمويل الدولي ، 2006، 5–7)** .

لذلك تعد هيئة النزاهة المؤسسة المتخصصة في مجال مكافحة الفساد والمسؤولة عن التحقيق في حالات الفساد كافة في المؤسسات التابعة للحكومة ،وقد ازداد عدد حالات الفساد المؤسساتي في العراق التي تحقق فيها الهيئة وتقدمها إلى المحاكم العراقية ، بسبب زيادة حالات الفساد في المؤسسات الحكومية . وعليه فإن الهيئة تعمل على سياسة الردع من خلال تطبيق القانون ويعد ذلك المحور الأول من عمل هيئة النزاهة، أما المحور الثاني الذي تعمل عليه فهو سياسة الوقاية ، حيث إن أحد المهام في سياسة الوقاية اتباع موظفي الدولة إلى معايير النزاهة مثل ، الجدية في العمل ، والصدق ،والإنصاف ، والإخلاص ، والأمانة وتختلف الشروط والإجراءات الهامة من أجل تحقيق النزاهة في المؤسسات العامة في العراق ، من خلال ما يلي **(UNODC،2012،7–12)**.

1– الشفافية : معرفة نقاط الضعف في المؤسسات الحكومية ومعالجتها ، عبر التنفيذ المستمر لتدابير الشفافية مثل ، وضع بطاقات التعريف عند تعامل الموظفين مع الجمهور، ومعالجة نقص المعلومات المرئية والمكتوبة حول الإجراءات الإدارية واستحقاقات المراجعين .

2 – التدريب: أهمية تدريب الموظفين في المؤسسات الحكومية لزيادة وعيهم في التعامل مع الجمهور، ومعرفة المزيد عن مكافحة الفساد ، والسلوك المطلوب من خلال النزاهة في العمل .

3 – التوظيف : التعيين للموظفين الجدد في المؤسسات الحكومية بطريقة شفافة وموضوعية ومنفتحة وحسب الاختصاصات المطلوبة .وهناك تأثير كبير في عمليات التعيين من خلال شبكات غير رسمية ، والعمل على تطبيق إجراءات التوظيف الرسمية والمنظمة .

4 – الرواتب :- إنخفاض رواتب العاملين ، إن أغلب العاملين لا تكفي رواتبهم لإعالة أسرهم . لذلك يلجأ الموظفين للبحث عن مصادر دخل إضافية من خلال الطرق غير الشرعية واستغلال المنصب ، وهي مسألة تحتاج إلى مراقبة من قبل هيئة النزاهة من أجل معالجة تدني رواتب بعض الموظفين في المؤسسات الحكومية.

5 – التدقيق والرقابة :- هناك العديد من الإجراءات التي تقوم بها الهيئة ، ومنها المراقبة التي تعمل على نظام جودة الخدمات، إذ أن إجراءات التدقيق الداخلية في المؤسسات تتأثر في بعض الحالات منها الرشوة . ويمكن للمراجعة الشاملة لآليات المراقبة الداخلية في قضايا الفساد أن تسهم في زيادة الوعي لدى العاملين في العديد من المؤسسات الحكومية.

يتضح من الجدول رقم (5) ، إن متابعة هيئة النزاهة في العراق لقضايا الفساد وتحديد طبيعتها القانونية في المؤسسات الحكومية للمدة (2006–2020) ، حيث إن أعلى زيادة في عدد القضايا التي تتعلق بالفساد في المؤسسات الحكومية في العراق كانت في وزارة البلديات والاشغال العامة والتي بلغت (134) قضية فساد في عام 2006 مقابل اقل عدد لملفات قضايا الفساد المؤسسي في وزارة الشباب والرياضة والتي بلغت (5) قضايا فساد عام 2006. وفي عام 2020 زادت ملفات الفساد ، إذ كانت أعلى ملفات قضايا الفساد في وزارة الاسكان والإعمار ، والتي بلغت (1377) قضية فساد في العراق ، أما ادنى عدد لملفات الفساد التي تابعتها هيئة النزاهة في

المؤسسات الحكومية فقد كانت في وزارة التخطيط وبلغ عدد ملفات الفساد فيها (11) قضية فساد .أما نسبة الزيادة في عدد قضايا الفساد المؤسساتي التي تابعتها هيئة النزاهة في عام 2006 مقابل نسبة الزيادة في عام 2020 فقد كانت أعلى نسبة زيادة في وزارة الاسكان والإعمار والتي بلغت (52,9%)مقابل ادنى زيادة في متابعة عدد قضايا الفساد فكانت في وزارة التخطيط وكذلك وزارة البلديات حيث بلغ معدل الزيادة (1,1)على التوالي.

جدول (5) أعداد قضايا الفساد وفق هيئة النزاهة في العراق للمدة (2004 – 2020)

ت	الوزارة	العدد الكلي لقضايا الفساد لعام 2006 (1)	العدد الكلي لقضايا الفساد لعام2020(2)	معدل الزيادة في قضايا الفساد لعام 2020 إلى قضايا الفساد لعام 2006 (3)
1	وزارة الدفاع	31	189	6,0
2	وزارة الشباب والرياضة	5	67	13,4
3	وزارة الاسكان والاعمار	26	1377	52,9
4	وزارة الثقافة	23	70	3,0
5	وزارة الداخلية	71	407	5,7
6	وزارة التربية	23	916	39,8
7	وزارة الصحة والبيئة	71	726	10,2
8	وزارة الاتصالات	32	69	2,1
9	وزارة المالية	39	1038	26,6
10	وزارة الصناعة	21	233	11,0

11	وزارة النفط	89	560	6,2
12	وزارة العدل	23	637	27,6
13	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	41	327	7,9
14	وزارة التخطيط	10	11	1,1
15	وزارة الكهرباء	39	422	16,4
16	وزارة الموارد المائية	9	32	3,5
17	وزارة الخارجية	15	25	1,6
18	وزارة المهجرين	9	47	5,2
19	وزارة النقل	41	272	6,6
20	وزارة البلديات	134	148	1,1
21	وزارة الزراعة	17	307	18,0
22	وزارة التجارة	76	194	2,6
المجموع		845	8074	11,9

المصدر :-

(1) - السنوات (2006 – 2020) العمود (1 و 2)هيئة النزاهة ، التقرير السنوي ، العراق ، 2006 ، 2020، صفحات مختلفة .

(2) -السنوات(2006 – 2020) العمود

(3)من عمل الباحث الاعتماد على بيانات الجدول أعلاه .

ملاحظة :- السنوات (2004 – 2005)لاتوجد بيانات لعدم صدور هيئة النزاهة التقارير السنوية لسنة 2004 و 2005 .

أما الجدول (6) التالي يوضح عدد البلاغات التي وصلت إلى هيئة النزاهة من المؤسسات الحكومية في العراق.

جدول (6) عدد البلاغات التي وصلت إلى هيئة النزاهة والقضايا المحالة للمحاكم في العراق للمدة(2004– 2020)

السنة	عدد البلاغات (1)	القضايا المحالة للقضاء (2)	نسبة القضايا المحالة للمحاكم من عدد البلاغات الكلي % (3)
2004 -2005	2697	794	29,4
2006	3712	2310	62,2
2007	4831	3171	65,6
2008	4502	3962	88,0
2009	7650	6449	84,3
2010	8617	8450	98,0
2011	11671	9499	81,3
2012	10405	6741	64,7
2013	14070	11104	78,9
2014	14880	7402	49,7
2015	13398	6674	49,8
2016	18028	13863	76,8
2017	12980	9661	74,4
2018	20778	15997	76,9
2019	13886	9805	70,6
2020	13482	7389	54,7

المصدر :- هيئة النزاهة ، التقارير السنوية ، سنوات متعددة ، صفحات مختلفة .

ملاحظة :- العمود (3) من عمل الباحث بالاعتماد على قسمة العمود (2) على العمود (1) 100x

ومن خلال الجدول أعلاه، يلاحظ إن أعلى اعداد لهذه البلاغات في عام 2018 والتي بلغ العدد الكلي (20778) بلاغ وصل إلى هيئة النزاهة ، منها (15997) بلاغ محالة إلى القضاء . وكانت نسبة المحالة للقضاء من عدد البلاغات الكلي قد وصلت إلى (76,9%) في عام 2018. أما عام 2004 – 2005 فقد وصل عدد البلاغات إلى (2697) ، منها قضايا محالة للقضاء وبلغت (794) ، ونسبة للقضايا المحالة تبلغ (29,4%) وقد كان عدد البلاغات والقضايا أقل الأعداد خلال مدة البحث . أما أعلى نسبة قضايا محالة للمحاكم فقد كانت في عام 2010 والتي بلغت (98,0 %) بسبب زيادة متابعة هيئة النزاهة في تطبيق قانون مكافحة الفساد ، مما أدى إلى زيادة عدد القضايا المحالة للقضاء . ويلاحظ من الجدول رقم(7) ، حجم الأموال المرصودة في عمليات الفساد في المؤسسات الحكومية من قبل هيئة النزاهة والدوائر التابعة لها في العراق.

جدول (7)

حجم الأموال المرصودة بعمليات الفساد في المؤسسات الحكومية من قبل هيئة النزاهة في العراق للمدة (2004–2020) (مليون دينار)

السنة	الأموال المستردة من هيئة النزاهة إلى خزينة الدولة (1)	الأموال التي صدرت احكام قضائية بردها (2)	الأموال التي اعيدت اثناء عملية الضبط (3)	قيمة الأموال المرصودة من عمليات الفساد (4)
2004	------	------	------	------
2005	------	------	------	------
2006	------	------	------	------

71,380	93,500	225,600	122,300	2007
154,200	43,270	307,700	195,800	2008
546,800	58,320	346,700	141,000	2009
622,000	11,620	910,700	128,900	2010
103,000	34,400	492,300	104,500	2011
632,100	102,600	570,800	279,500	212
952,900	106,800	632,800	375,300	2013
1,129,000	111,600	570,400	285,300	2014
599,000	429,000	357,820	437,900	2015
1,400,000	116,600	573,520	1,627,766	2016
2,599,800	501,300	1,417,610	1,329,468	2017
2,383,400	1,610,966	1,440,710	1,739,067	2018
1,645,500	3,687,277	1,813,900	1,512,278	2019
648,503	2,065,930	3,504,230	3,460,618	2020
13,487,583	8,866,383	13,164,790	11,739,697	المجموع

المصدر :- هيئة النزاهة ، التقارير السنوية ، سنوات متعددة ، صفحات مختلفة .

ملاحظة :-السنوات (2004 – 2005 – 2006) لاتوجد بيانات عن حجم الأموال المرصودة من قبل هيئة النزاهة.

يتضح من الجدول أعلاه ، إن أعلى قيمة للأموال المستردة من قبل هيئة النزاهة إلى خزينة الدولة بلغت (3,460,618) مليون دينار عام 2020 ، وقد بلغ مجموع قيمة الأموال المستردة (11,739,697) مليون دينار للمدة (2007 – 2020) .أما أعلى قيمة للأموال التي صدرت أحكام قضائية بإسترجاعها (3,504,230)مليون دينارعام2020،وكان مجموع قيمة الأموال المستردة يبلغ (13,164,790) مليون دينار . أما أعلى قيمة للأموال التي أعيدت اثناء عملية الضبط من قبل هيئة النزاهة فكانت عام 2019 والتي بلغت (3,687,277) مليون دينار ، وبلغ مجموع قيمة هذه الأموال (8,866,383) مليون دينار ، أما ما يخص أعلى قيمة الأموال المرصودة من عمليات الفساد من قبل هيئة النزاهة بلغت (2,599,800) مليون دينار عام 2017 ، وبلغ مجموع قيمة الأموال المرصودة من عمليات الفساد (13,487,583) مليون دينار. ومن خلال ذلك نلاحظ إن هناك اهتمام متزايد من قبل هيئة النزاهة في عمليات الكشف عن الفساد ، وكذلك أسترجاع الأموال العامة من الاشخاص الذين تثبت عليهم اختلاس هذه الأموال بالطرق غير القانونية . ومما تقدم فإننا نلاحظ إن هناك فساد يستشري في مختلف مفاصل الدولة والذي يؤدي إلى زيادة المخاطر ، وعزوف المستثمرين عن أستثمار أموالهم في المشاريع الاستثمارية ، مما يؤدي إلى أن تكون هناك متابعة من قبل هيئة النزاهة والمؤسسات الحكومية التي تختص بمكافحة الفساد من أجل الحد من الفساد المؤسساتي وتحسين مناخ الاستثمار في العراق .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : – الاستنتاجات

1 – إن هناك العديد من الاسباب للفساد المؤسساتي ، ويلاحظ ذلك من خلال إنخفاض مستويات الدخول وسوء توزيع الثروات والارتجال في وضع السياسة الاقتصادية وتخصيص اموال طائلة لإدارات المؤسسات الحكومية لتنفيذها دون ان تكون هناك رقابة او متابعة او مساءلة . وهناك تزايد فرص ممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والمدة التي تشهد تحولات في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويساعد على ذلك عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين الذين يستغلون ضعف المؤسسات الرقابية .

2– أما المناخ الاستثماري فقد كانت هناك عناصر تؤثر في جاذبية الاستثمارات بالنسبة للمستثمرين ، لاسيما مناخ الاستثمار الذي يتعلق بالمؤسسات الانتاجية والخدمية ، من خلال هذه العناصر المكونة لهذا الاستثمار ، فإن المناخ الاستثماري الجيد يعزز زيادة النمو والحد من الفقر ، ويخلق الفرص والوظائف للناس ، وكذلك يوسع من إنتاج السلع والخدمات .

3– توجد هناك علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار ، وهو أمر يؤثر في النمو الاقتصادي . وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها ، أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى ، وذلك لوجود بعض الموظفين الفاسدين. فالفساد هو المعوق الرئيس للتنمية المستدامة ، ويؤثر في زيادة الفقر وارتفاع معدلات البطالة، ويؤثر أيضاً في سوء الأداء الحكومي ، ويتبين خلال الدراسة أن هناك من يرى إن الفساد المؤسساتي يحسن الرفاهية الاقتصادية

ويحسن الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة ، مما يؤدي إلى تسهيل الاستثمار في تحقيق ارباح من خلال المعاملات الضريبية .

4– إن الفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية بين المستثمرين في جذب الاستثمارات الخارجية والداخلية ، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج. وكذلك يؤثر الفساد المؤسسي في ضعف توفير فرص العمل ، مما يزيد من البطالة والفقر .

5 – إن الحكومة العراقية تقوم بتسهيل الإجراء القانوني والتنظيمي، وتقدم الحوافز، وتجري إصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري . حيث إن هيأة الاستثمار الوطنية في العراق تساعد على تشجيع المنافسة بين المستثمرين من خلال سياسة استثمارية متجانسة التي يحتاج العراق إلى التعامل مع القيود الرئيسية المفروضة على الشركات والمستثمرين .

6 – إن الفساد المؤسساتي في العراق ، يستشري في القطاعات الاقتصادية ، مما يؤدي إلى عدم احترام القوانين في الدولة من قبل المجتمع ، وقد حصل العراق على درجة (21) في مؤشر مدركات الفساد ، وحصل على الترتيب (13) من بين الدول العربية ، وعالمياً حصل العراق على تصنيف (160) من بين دول العالم عام 2020، مما جعل العراق من الدول التي تعاني من أنتشار الفساد في مختلف مفاصل الدولة .

7– يعد القانون العراقي (13) لسنة 2006من القوانين التي تشجع على جذب المستثمرين للاستثمار في العراق ولكن هذه الاستثمارات تصطدم بالمعوقات الادارية من خلال البيروقراطية والروتين ، وطول مدة إنجاز المعاملات الاستثمارية ، والفساد المؤسساتي المستشري ، وعدم الاستقرار السياسي والأمني ، وكذلك عدم الاستقرار الاقتصادي .

ثانياً :- التوصيات

1- تفعيل دور هيأة النزاهة والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية والهيآت المعنية بمتابعة مظاهر الفساد في القطاعات الاقتصادية.

2 - العمل على تحقيق الإستقرار السياسي والأمني والتشريعي والاقتصادي من أجل جذب المستثمرين للاستثمار في العراق ، إذ أن زيادة المخاطر سوف تؤدي إلى عزوف المستثمرين في استثمار رؤوس أموالهم في العراق .

3- معالجة الفساد المؤسساتي في العراق ، من خلال ملاحقة الأفراد الذين يدفعون الرشاوي من أجل الحصول على وظيفة أو الحصول على الخدمات الأساسية ، ومحاسبة العاملين في المؤسسات الذين يعملون على تأخير إنجاز بعض المعاملات الرسمية ومنها ، المعاملات الاستثمارية من أجل الحصول على الرشوة .

4- لابد من وجود دور كبير إلى لهيأة الوطنية للاستثمار في التعامل مع المستثمرين من خلال وجود هيأت الترويج الاستثماري المساعدة على تحقيق أهداف محددة إلى بعض المستثمرين تعتمد بصفة أساسية على المعلومات التي تزود المستثمرين الأجانب بمعلومات تحليلية عن السوق، أو بالمعلومات التنظيمية المناسبة التي يحتاجها المستثمرون في العمل بالمشاريع الاستثمارية .

5- من أجل تحسين مناخ الاستثمار في العراق وتشجيع المشاريع الاستثمار وخاصة الانتاجية ، يجب تسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية ، وتقديم الحوافز،للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات إلى العراق .

6- الإسراع في معالجة بعض المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المتعثرة ، إذ إن بعض المشروعات الاستثمارية لم تنجزنتيجة الفساد المستشري في بعض المؤسسات الحكومية ، إذ أن الاقتصاد العراقي لم يستفد من الاموال المخصصة للاستثمارات ، وبعض هذه القطاعات بدأت بالتراجع والتقادم وعدم زيادة الانتاجية مثل الصناعة والكهرباء والزراعة والبلديات .

المصادر

1- أحمد ، شريهان ممدوح حسن، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة) ، المجلة القانونية ، العدد (ع 4) ، مصر ، 2018 .

2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، من أجل تمويل برنامج تحقيق الاستقرار المالي في حال الطوارئ وضمان استدامة الطاقة وتطوير شفافية المؤسسات التي تملكها الدولة ، 2015 .

3- بني عامر، نسيم محمد ، مكافحة الفساد في الاردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة اليرموك، الاردن ، 2012 .

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار ، الكويت ، سنوات متعددة

5- الرفيعي ، افتخار محمد مناحي ، مناخ الاستثمار في العراق الواقع والطموح ، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية المجلد (1) ، العدد (3) ، العراق ، 2019.

6 -الفتلي ، إيثار عبود كاظم ، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية الإجتماعية في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير ، الادارة الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2009 .

7 – تقرير الاستثمار العالمي سنوات متعددة .

8 – الشمري ، عبد الرحمن عبد الامير واشي ،أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق (دراسة تحليلية 2003 – 2014) ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد (8) ، العدد (3) ، جامعة قناة السويس ، مصر ، 2018.

9 – صقر ، غادة موسى ابراهيم السيد ، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر عام 2008 إلى عام 2010 (دراسة تحليلية مقارنة) ، مجلة بحوث التربية النوعية ، العدد (23) ، جامعة المنصورة ، مصر ، 2011.

10 – عبد الرزاق ، ابراهيمي ، الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر ، 2021 .

11 – عبد الرضا ، نبيل جعفر ، البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات ، مؤسسة التاريخ العربي ، لبنان ، 2012 .

12 – عبد الرؤوف ، بوشمال، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر ، 2012.

13 – عليوي ، أثير عبد الله ، أثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000 – 2014) ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية المجلد السابع ، العدد الرابع ، جامعة قناة السويس ، مصر ، 2018 .

14 – علي ، ازهار حسن ، تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (101) ، المجلد (23) ، العراق ، 2017 .

15 – عاتي ، حسن كريم ، العراق في مؤشرات مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد (6) ، العراق ، 2013 .

16مجلس النواب قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2019 – 2020).

17 – مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء والسياسة بشأن استمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية ، البنك الدولي ، 2006 .

18 – هيئة النزاهة ، التقرير نصف السنوي ، العراق ، 2021 .

19– هيئة النزاهة ، التقرير السنوي ، العراق ، 2006 ، 2020 .

20 – الوقائع العراقية لسنوات متعددة ، الأعداد مختلفة .

21– وزارة المالية ، الحسابات الختامية ، العراق ، (ميزانية 2004 – 2006 ، 2020).

22 – وزارة المالية ،الميزانية المعدلة والتخصيصات المالية (2007 – 2011).

23 – وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، لسنوات متعددة .

24 – https://www.transparency.org .TRANSPARENY INTERNATIONAL CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2020

25 – Arlette Leeflang,The Impact of Corruption on FDI and MSc International Economics Public Investment Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam,2015.

AL ARAJI, SAMI, LEGAL GUIDE TO INVESTMENT IN IRAQ.2015

26 – ,P54.

27 – Cosmina Ioana Craciunescu, Iraq's Public Administrative Issues: Corruption Review Pub Administration Manag, Romania 2017.

28 – Sadda Hussen, Variables of reconstruction and Security in bost,Iraq,August 2020 ,P18.

29 – Lessig, Lawrence ,(Institutional Corruption) Defind Journal of Low medicine and ethics, Havard University , 2013.

30 – United Nations Office on Drugs Crime (UNODC) , Corruption and integrity challenges in the public sector of Iraq, 2012.